

محمد المصري\*

# اتجاهات الرأي العام العربي نحو الاتفاق النووي الإيراني

\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

## مقدمة

الأمر الذي يشجع بالضرورة إيران على الاستمرار بهذه السياسات. ومما لا شك فيه أن الرأي العام العربي استقبل هذا الاتفاق أيضًا وهو يتابع انغماس إيران في الشؤون الداخلية لعدة بلدان عربية وتحولها إلى المقرّر الأساسي في مصيرها، وفي مصير بقاء أنظمة سياسية فيها أو تغييرها. إن نظرة المواطنين العرب تجاه إيران قد تغيّرت في أعقاب ثورات الربيع العربي من نظرة قائمة على التفاعل مع خطاب سياسي ودعم إيراني مساند للفلسطينيين إلى النظر إلى إيران بوصفها دولة تدخّلية تدفع بثقلها العسكري والمالي والسياسي في دعم نظام بشار الأسد في سورية وحكومة نوري المالكي في العراق والحوثيين في اليمن.

وفي إطار أهمية إيران في المنطقة العربية وأهمية اتفاقها النووي وما احتله من نقاشٍ عامٍ فيها حول دوافعه وتداعياته وتأثيراته المستقبلية، فقد خصص المؤشر العربي لعام ٢٠١٥ قسمًا خاصًا يتضمن أسئلةً يمكن من خلالها التعرّف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو هذا الاتفاق. وجدير بالذكر أن المؤشر العربي منذ إنطلاقه عام ٢٠١١ عكف - في الأقسام المخصصة للتعرف على آراء المواطنين نحو القضايا الإقليمية - على سؤال المستجيبين حول مدى موافقتهم أو معارضتهم لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وتتضمن هذه الورقة نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٥ حول مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى التعرّف على آراء المواطنين نحو الاتفاق النووي الإيراني. لقد طُرح على المستجيبين مجموعة من الأسئلة التي تقيس مدى معرفتهم بالاتفاق النووي، ومدى تأييدهم له، وما هي دوافع هذا الاتفاق من وجهة نظرهم؟ وما انعكاساته على المنطقة العربية؟ إن النتائج المعروضة في هذه الورقة هي نتائج لاستطلاع الرأي العام الذي نُفِّذ في عشرة بلدان عربية وهي العراق، والكويت، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، وموريتانيا. وبلغ حجم العينة ١٥٦١١ مستجيبًا، وبهامش خطأ ٢٪±.

## مدى تأييد المواطنين العرب للاتفاق النووي

فُيِّل تناول مستويات التأييد والمعارضة للاتفاق؛ فإنه من المُهم قياس مدى معرفة المواطنين بالاتفاق النووي؛ إذ أظهرت نتائج المؤشر العربي أن أغلبية مواطني المنطقة العربية لديها اطلاع أو عرفت أو سمعت

يعدّ الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى توقيعه في تموز/ يوليو الماضي حدثًا مهمًا في إطار العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وستكون له انعكاسات عديدة؛ إذ يُنظر إلى هذا الاتفاق على أنه يفتح بوابةً متعددة الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة، وفي إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة بصفة خاصة. وبطبيعة الحال، فإنّ لمثل هذه الاحتمالات عددًا من الأسس والمسوغات أهمها أن الاتفاق لم يرفع العقوبات الاقتصادية التي عانتها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب، بل أسس أيضًا لعملية تطبيع للعلاقات بين إيران والدول الغربية، ومن ثم، فإنّ النجاح في توقيع الاتفاق بحد ذاته يضع حدًا لعلاقة العداء والريبة وعدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة، والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود.

سيكون توقيع الاتفاق بمنزلة نجاحٍ للدبلوماسية، كما أنه يعدّ دليلًا على إمكانية تحقيق تفاهات ثنائية أو تفاهات على قضايا إقليمية. كما يكسر هذا الاتفاق خطابًا إيرانيًا رسميًا معادًا للولايات المتحدة، ويبرهن على أن إيران تتمتع بسياسة خارجية براغماتية عالية تؤدي إلى تقديم تنازلات كبرى في سياق تحقيق مصالحها. وهو الأمر الذي لم يكن جديدًا في سياق سياسات إيران في المنطقة بصفة عامة أو في إطار الوصول إلى تفاهات غير مكتوبة، وأحيانًا التعاون مع الولايات المتحدة في بعض الجوانب في قضايا مهمة مثل أفغانستان والعراق. إلا أن الاتفاق بحد ذاته يمثل تطورًا مهمًا وجديدًا في علاقة البلدين؛ إذ إنه يمثل أساسًا لإمكانية تحوّل جوهر في طبيعة العلاقات الإيرانية - الأميركية تحل محلّ تلك التي كانت سائدة منذ الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٧٩. إن توقيع الاتفاق النووي يعكس أيضًا إصرار إدارة باراك أوباما على القطيعة مع مبادئ سلفه جورج بوش الابن القائمة على المواجهة والتدخل المباشر واستخدام الآلة العسكرية الأميركية بإفراط. ومن الواضح أن إدارة أوباما أصرت من خلال الجهد الذي وضعته في إطار التوصل إلى الاتفاق النووي وتوقيعه على أن يكون إنجازها في الشرق الأوسط في الملف الإيراني على حساب ملفات أخرى تمثل بؤرًا ساخنة ومهمة مثل القضية الفلسطينية أو الأزمة السورية. ومن الواضح أن اهتمام الولايات المتحدة بهذا الملف أثار صدمة لدى حلفائها من الدول العربية الذين عبّروا بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ عن أن الولايات المتحدة أنجزت هذا الاتفاق في ظل أزمات مشتتة في المنطقة العربية، والتي تقوم إيران فيها بدورٍ تدخلٍ عسكري مباشر؛

أيدوه إلى حد ما. وتركزت نسبة أكبر معارضة للاتفاق بين المستجيبين من: الأردن وتونس؛ إذ عارضه ٤٨% و٤٣% على التوالي، وانقسم الرأي العام الفلسطيني بين مؤيد ٣٦% ومعارض ٣٧%.

وعلى الرغم من أهمية النتائج التي عكست مدى معرفة مواطني المنطقة العربية بالاتفاق النووي وانقسامهم تجاهه، فإنها تبقى قاصرة من دون التعرف على أسبابها ودوافعها. إن التباين في الاطلاع على الاتفاق النووي بين البلدان العربية من ناحية إضافة إلى تباين التأييد والمعارضة من بلد إلى آخر يساهمان - بشكل جزئي - في فهم دوافع هذه المواقف، لكن فهمًا أفضل لمحددات آراء المواطنين في المنطقة العربية يجب أن ينطلق من تحليل مجموعة من العوامل، ولعل أهمها هو إن كانت هناك علاقة سببية بين مواقف المواطنين تجاه إيران، ومواقفهم تجاه الاتفاق النووي، إضافة إلى التعرف على الأسباب التي أوردتها مؤيدو الاتفاق ومعارضوه باعتبارها عوامل مفسرة لمواقفهم.

ومن أجل التعمق حول أسباب المستجيبين ودوافعهم، سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين للاتفاق؛ فقد طرح على المستجيبين، ومن خلال صيغة السؤال المفتوح، سؤال عن أهم سبب يدفعهم لتأييد الاتفاق النووي أو معارضته؛ ما أتاح مراجعة الإجابات التي طرحها المستجيبون وتحليلها بحسب مفرداتهم باعتبارها عوامل لموقفهم. ولقد أورد المستجيبون المؤيدون للاتفاق العديد من الأسباب لهذا الموقف، بعضها يعكس موقفًا إيجابيًا نحو إيران، مثل أن هذا الاتفاق موجه ضد إسرائيل، أو أنه سيؤدي إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، فيما تعكس الأسباب موقفًا سلبيًا من إيران، مثل أن الاتفاق سيقول من إمكانية قيام إيران بتطوير أسلحة نووية والتي تشكل بدورها خطرًا على أمن البلدان العربية بصفة عامة أو بلاد المستجيبين بصفة خاصة، أو أنه سيؤدي إلى تقليل الخطر الإيراني ضد البلدان العربية. إضافة إلى ذلك، هناك أسباب أخرى تعد أقرب إلى الدوافع المحايدة مثل تأييد الاتفاق لكونه سيحول دون انتشار الأسلحة النووية أو أنه سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار في المنطقة.

عند تحليل الإجابات التي أوردتها المستجيبون المعارضون لأسباب معارضتهم للاتفاق النووي الإيراني؛ فقد تنوعت هذه الأسباب، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة اتجاهات أساسية: الاتجاه الأول؛ ينطلق من رأي أساس بأن إيران تمثل خطرًا على المنطقة العربية. وبناء عليه، فإن الاتفاق يعني، بالضرورة، اتساع نفوذ إيران في المنطقة، أو

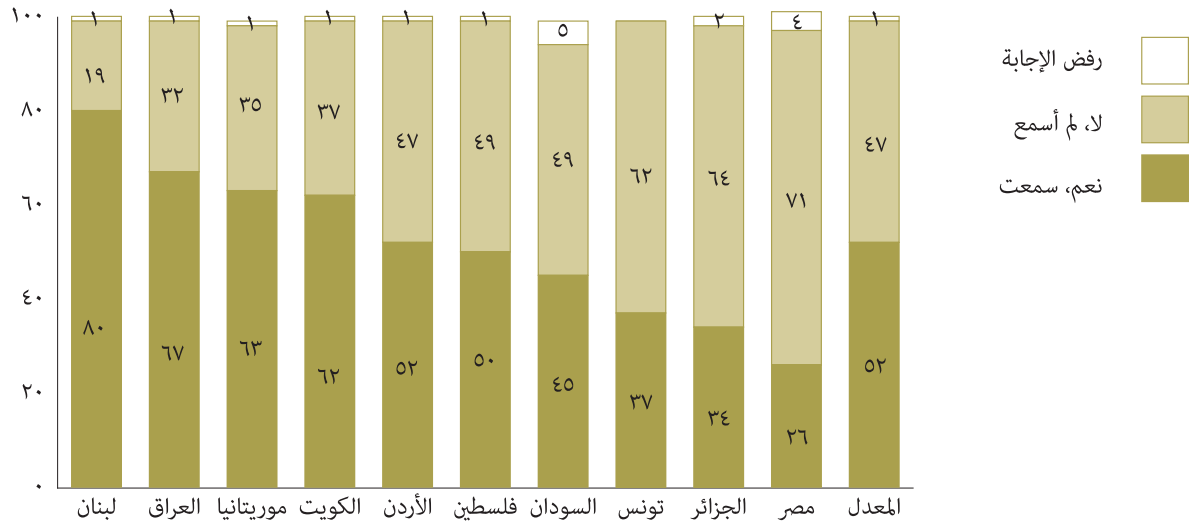
- بشكل أو آخر - بالاتفاق النووي؛ فقد أفاد ٥٢% من المستجيبين بمعرفتهم بهذا الاتفاق، مقابل ٤٧% قالوا إنهم لم يطلعوا عليه.

وتباين مدى معرفة المواطنين في المنطقة العربية من بلد إلى آخر؛ إذ وصلت نسبة الذين أفادوا أنهم على معرفة بالاتفاق إلى ٨٠% في لبنان، و٦٧% في العراق، و٦٢% في الكويت، ونحو نصف المستجيبين في كل من: الأردن وفلسطين. ومقابل هذه النسب، كانت المعرفة بالاتفاق النووي متدنية في كل من: مصر ٢٦%، فالجزائر ٣٤%، وتونس ٣٧%. وتُظهر هذه التباينات - بشكل جلي - أن الاهتمام بالاتفاق النووي يتركز في الشطر الآسيوي من المنطقة العربية؛ أي في المشرق العربي والخليج.

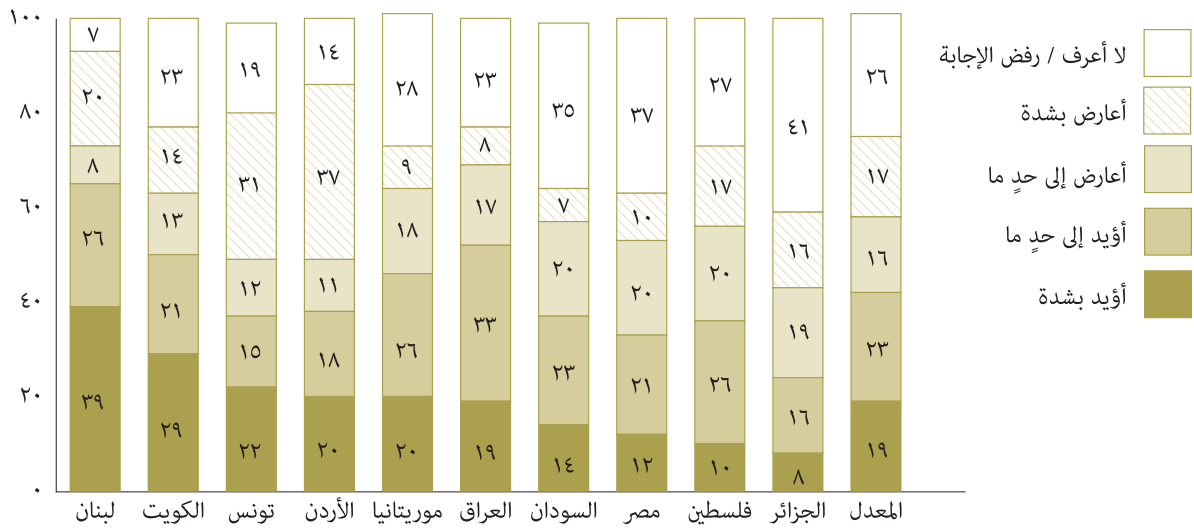
في إطار التعرف على آراء المواطنين في المنطقة العربية تجاه الاتفاق النووي الإيراني، فقد سُئل المستجيبون إن كانوا يؤيدون الاتفاق النووي مع إيران أو يعارضونه بعد تقديم شرح مختصر حول الاتفاق يكتف نقاطه الأساسية: (الحد الأعلى لتخصيب اليورانيوم، وفتح المنشآت النووية الإيرانية لرقابة دولية دورية مفاجئة، ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وغيرها). وقد انتهج المؤشر العربي هذا الأسلوب من أجل إتاحة الفرصة للمستجيبين الذين لم يطلعوا على الاتفاق لإبداء آرائهم حول تأييد الاتفاق أو معارضته من ناحية، إضافة إلى تقديم معلومات أساسية عن الاتفاق تُتيح للمواطنين أن يشكّلوا مواقفهم من الاتفاق بناءً على معرفة بأهم بنوده؛ أي استخدام أسلوب سبر الآراء بناءً على معرفة مسبقة بالموضوع.

وتشير النتائج إلى أن الرأي العام العربي منقسم نحو تأييد الاتفاق النووي؛ إذ عبّر ٤٢% من المستجيبين عن تأييدهم للاتفاق، مقابل ٣٣% عبّروا عن معارضتهم له. وعلى الرغم من أن نسبة المؤيدين للاتفاق هي أعلى بتسع نقاط مئوية من نسبة المعارضين، فإن هذا لا يُغيّر من أن الرأي العام منقسم. ويظهر هذا - بشكل جلي - من كثلين شبه متساويتين من الرأي العام العربي متمرستين تجاه هذا الموضوع؛ فقد عبّر ١٩% عن أنهم يؤيدون بشدة الاتفاق النووي، مقابل ١٧% عارضوا هذا الاتفاق بشدة. ومن المهم الإشارة إلى أن ٢٦% أفادوا أنه ليس لديهم موقف تجاه الاتفاق، وتصل النسبة إلى: ٤١% في الجزائر، و٣٧% في مصر، و٣٥% في السودان. وكما أنه يوجد هناك انقسام في الرأي العام العربي بصفة عامة حول الاتفاق النووي، فإن مواقف المستجيبين بحسب بلدانهم تتباين؛ إذ يتركز التأييد للاتفاق في: لبنان، والكويت، والعراق؛ وقد تراوحت نسبته بين ٥٠% و٦٥%. إن ٣٩% من اللبنانيين أيدوا بشدة الاتفاق، في حين أيد ٢٩% من الكويتيين الاتفاق بشدة، وتوزع المؤيدون في العراق على: ١٩% أيدوه بشدة، و٣٣%

الشكل ١: مدى معرفة الرأي العام العربي بالاتفاق النووي



الشكل ٢: المؤيدين والمعارضون للاتفاق النووي بحسب بلدان المستجيبين



الجدول ١: أهم الأسباب التي أوردتها المستجيبون المؤيدون للاتفاق النووي الإيراني لتفسير موقفهم تجاه هذا الاتفاق

أسباب التأييد	الاتجاه العام للمؤيدين
الاتفاق يحول دون تطوير إيران للأسلحة النووية لتهدد أمن البلدان العربية	موقف سلبي تجاه إيران
يقلل من الخطر الإيراني على البلدان العربية	موقف سلبي تجاه إيران
رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران	موقف إيجابي تجاه إيران
لأن هذا الاتفاق ضد إسرائيل	موقف إيجابي تجاه إيران
سيحول دون انتشار الأسلحة النووية في المنطقة	موقف محايد
يساهم في استقرار المنطقة	موقف محايد

في المنطقة العربية هم الأكثر احتمالية لتأييد الاتفاق النووي. في حين يشير الاتجاه الثاني إلى أن نحو ثلث من يُقيّمون إيران إيجابياً هم من المعارضين للاتفاق النووي، بل إن ١٤٪ من الذين ينظرون لسياسة إيران بإيجابية يعارضون الاتفاق. إن هذا - بحد ذاته - يُدلّ على أن جزءاً من الذين يقيّمون السياسات الإيرانية بإيجابية ينطلقون بأرائهم من انحيازهم لبرنامج إيران النووي بصيغته التي كانت قائمة قبيل الاتفاق، أو اعتماداً على حالة عدم التوافق مع الغرب والولايات المتحدة. ويعتمد جزء من المنحازين لسياسة إيران في المنطقة على خطابها العدائيّ تجاه الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، فإن بعضهم ينطلق من أن هذا الاتفاق سيكون مضرّاً بإيران وسياساتها الخارجية. بالمحصلة النهائية، فإن جزءاً من الرأي العام العربيّ الذي يُقيّم إيران إيجابياً مرشحٌ لتغيير موقفه من السياسات الإيرانية في ضوء الاتفاق وتداعياته.

وإذا كان الموقف الإيجابي من السياسة الإيرانية في المنطقة عاملاً محدداً في تأييد الاتفاق، فإن التّمط بين المستجيبين الذين يُقيّمون سياسات إيران في المنطقة سلبياً مختلفٌ؛ إذ يؤيد الاتفاق نصف الذين قالوا إن سياسات إيران سلبية، مقابل معارضة أقل من النصف. ويُظهر هذا التّمط نتيجة مفادها أن الذين يقيّمون إيران سلبياً منقسمون على اتجاهات عدّة، منها من يرى أن هذا الاتفاق يُمثّل فرصةً لاحتواء تطوّر البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكريّ أو يفوّد إلى تفاهاتٍ تؤدّي إلى تغيير سياسات إيران في المنطقة

استمرار سياساتها السلبية في المنطقة، أو أنه سيقوّيها أمام البلدان العربية. أمّا الاتجاه الثاني؛ فإن أصحابه يرفضون هذا الاتفاق من منطلق أنه يعبّر عن رضوخ إيران للولايات المتحدة، وحرمانها من حقّها في تطوير سلاح نوويّ أسوأً ببقية الدّول في العالم، أو أن موافقة إيران على هذا الاتفاق هي تعبيرٌ عن تغيير سياساتها. أمّا الاتجاه الثالث؛ فينطلق أصحابه في معارضتهم للاتفاق من موقفهم بوصفهم ضدّ الولايات المتحدة، ولأنّ الاتفاق يصبّ في مصلحة إسرائيل التي تحتكر السلاح النووي، أو أنّ الاتفاق تعبيرٌ عن تدخل القوى الكبرى، والولايات المتحدة بالذات، في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ويعد اختراقاً لسيادتها. وبطبيعة الحال، كان جزء من المستجيبين يرفضون الاتفاق انطلاقاً من موقفٍ مبدئيّ ضدّ الطّاقة النووية على اختلاف استخداماتها.

أمّا على صعيد مدى تأثير اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو إيران بصفةٍ عامّةٍ باعتباره عاملاً محدداً لمواقفهم من الاتفاق النووي، فإن تحليل آراء المواطنين - تأييداً أو معارضةً للاتفاق بالتقاطع مع نتائج سؤالٍ آخر تضمّنه المؤشّر العربيّ والذي يهدف إلى تقييم سياسة إيران في المنطقة العربية - يُظهر نتائج مهمّة بين هذين المتغيّرين؛ إذ يزداد التأييد للاتفاق النووي بين المستجيبين الذين قيّموا السياسة الإيرانية بالمنطقة العربية إيجابياً. وبالمقابل، تنخفض المعارضة للاتفاق بينهم. وكما بيّن الجدول (٣)، فإن ٦٩٪ من الذين قيّموا السياسة الإيرانية بأنها إيجابية أيدوا هذا الاتفاق، مقابل معارضة ٣١٪. ويعكس هذا التحليل اتجاهين؛ إذ يشير الأول إلى أن الذين يقيّمون إيران إيجابياً

الجدول ٢: الأسباب التي أوردتها المستجيبون المعارضون للاتفاق بوصفها مبررات لعدم تأييده

أسباب المعارضة	الاتجاه العام للمعارضين
الاتفاق يشكل خطراً على البلدان العربية	موقف سلبي من إيران
الاتفاق يقوّ نفوذ إيران في المنطقة	موقف سلبي من إيران
إيران لن تلتزم الاتفاق وسوف تصنع أسلحة نووية	موقف سلبي من إيران
الاتفاق يصبّ في مصلحة إسرائيل	العامل الإسرائيلي
احتكار إسرائيل والغرب للسلاح النووي	العامل الإسرائيلي
رضوخ إيران لإرادة الولايات المتحدة	موقف سلبي من الولايات المتحدة
اختراق سيادة إيران	موقف سلبي من الولايات المتحدة (والميل الى موقف إيجابي من إيران)

العقوبات الدولية على إيران في الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فضلاً عن الأعباء المالية للسياسة التدخلية الإيرانية في العراق وسورية. وارتبطت تلك التحليلات أيضاً بتوجهات سياسة أوباما الخارجية للوصول إلى خطوات تاريخية في السياسة الخارجية الأمريكية من دون تدخل عسكري مباشر. بطبيعة الحال، رافق هذه التحليلات مقولات كانت أقرب إلى الترويج لهذا الاتفاق أو مقولات كانت تتنبأ بطبيعة علاقات إيران الدولية والإقليمية وتحولات سياساتها في المنطقة.

وبناءً على ما طرح في هذا النقاش، فقد عمل المؤشر العربي على اختبار اتجاهات الرأي العام تجاه ثماني مقولات ترددت وراجت أثناء التحضير للإعلان عن الاتفاق؛ باعتبار أن آراء المواطنين نحو هذه الموضوعات تساهم في فهم أعمق لتقييم الرأي العام العربي للاتفاق بصفة عامة. وفي صوغ هذه المقولات، تم توحي أن تعبّر المقولات عن الآراء المختلفة تجاه الاتفاق في قضايا تهم المواطنين القادرين على اتخاذ آراء نحوها؛ أي الابتعاد عن المقولات التقنية أو المغرقة في التفاصيل التي عادةً لا تهمّ المواطنين، كما أنها تجمع نسب عالية من الإجابة بـ "لا أعرف". وبناءً عليه، فإنّ المقولتين الأولى والثانية تمثل الرأي العام الذي يرى أن إيران هي التي انتصرت بتوقيع هذا الاتفاق أو أن هذا الاتفاق لن يقود إلى تخلي إيران عن طموحها في تطوير أسلحة نووية. في حين أنّ المقولات الثالثة والرابعة والخامسة تمثل الرأي العام الذي يقول إنّ إيران لم يكن أمامها خيارٌ سوى التوقيع على الاتفاق نتيجة لفاعلية برنامج العقوبات الاقتصادية؛ الأمر الذي

العربية، ومنها من يرى أنّ هذا الاتفاق سيؤدّي إلى مزيد من النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ومن اتّباع السياسات التي يرونها سلبية. وبالمحصلة، فإنّ الذين يرون أنّ سياسة إيران سلبية غير قادرين على حسم موقفهم إن كان الاتفاق يُمثّل تطوراً إيجابياً أو سلبياً. ولعلّ هذا يعود إلى أنّهم لا يرون أنّ سياسات إيران اليوم مقتصرة على برنامجها النووي، وما يمكن أن يُمثله هذا البرنامج من خطر على بلدانهم، أو لأنّه أداة لزيادة نفوذ إيران في المنطقة العربية، بل يتعدى الأمر إلى سياسات إيران في بلدان الجوار، وبالذات في سورية والعراق واليمن.

## تقييم الاتفاق النووي

تضمن المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة التي تقيّم بعض الجوانب التفصيلية التي قادت إلى الاتفاق. وقد اعتمد المؤشر في ذلك على النقاش الذي دار خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات، وبخاصةً بعيد الإعلان عن الإطار العام للاتفاق في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ والذي طبّق فعلياً في تموز/ يوليو عند الإعلان بشكل نهائي عن الاتفاق. لقد رافق الإعلان عن الاتفاق الأولي وصولاً إلى توقيع الاتفاق النهائي العديد من المقولات التي استخدمت في النقاش العام؛ بعضها اعتمد على تحليلات قُدمت لتفسير تصوّل إيران والأطراف الدولية إلى صيغة اتفاق، مثل التغييرات الداخلية التي طرأت في إيران كانتخاب حسن روحاني - أحد ممثلي التيارات الإصلاحية - رئيساً للجمهورية، وأثر

الجدول ٣: المؤيدون والمعارضون للاتفاق النووي بالتقاطع مع تقييمهم للسياسات الإيرانية في المنطقة

المجموع	أعارض بشدة	أعارض إلى حد ما	أؤيد إلى حد ما	أؤيد بشدة	المؤيدون والمعارضون للاتفاق النووي تقييم سياسة إيران في المنطقة العربية
١٠٠	١٤	١٧	٣٤	٣٥	إيجابية
١٠٠	١٦	٢٤	٣٦	٢٤	إيجابية إلى حد ما
١٠٠	١٦	٢٧	٣٤	٢٢	سلبية إلى حد ما
١٠٠	٣٠	١٨	٢٥	٢٧	سلبية

انتصاراً لإيران أم لا؛ إذ إن ٤٨٪ وافقوا على أن الاتفاق يمثل انتصاراً لإيران، في حين أن ٣٨٪ عارضوا هذه المقولة. إن أكثرية المستجيبين في كل من لبنان والأردن وافقت على أن الاتفاق يعتبر انتصاراً لإيران بنسبة ٦٣٪، و٦٥٪ على التوالي. وبنسبة أقل وافق الكويتيون (٥٣٪) على أن هذا الاتفاق يعتبر انتصاراً لإيران، مقابل معارضة ٤١٪. في حين انقسم الرأي العام العراقي بشكل شبه متساوٍ حول هذا الموضوع. بالمقابل، فإن أغلبية الفلسطينيين والتونسيين والسودانيين والموريتانيين عارضت عبارة أن الاتفاق يعتبر انتصاراً لإيران. وفي السياق نفسه، فقد انقسم الرأي العام في المنطقة العربية حول عدم التزام إيران بنود الاتفاق وتخليها عن تحولها إلى دولة تمتلك السلاح النووي. فقد وافق على هذه العبارة ٤٣٪، مقابل معارضة ٤٦٪. ولم يبدِ نحو ٢١٪ من المستجيبين رأياً في هذا الموضوع. إن الأكثرية في كل من الأردن، وتونس، والكويت، وموريتانيا، تعتقد أن إيران لن تلتزم بنود الاتفاق، في حين عبّرت أغلبية اللبنانيين وأكثرية مستجيبى الجزائر والعراق عن أن إيران سوف تلتزم بنود هذا الاتفاق. أما على صعيد اتجاهات الرأي العام العربي نحو المقولات التي تفيد أن توقيع إيران للاتفاق النووي هو ليس في مصلحتها بل يعتبر تنازلاً عن برنامجها النووي أو أنها اضطرت إلى قبول هذا الاتفاق نتيجة لأوضاعها الاقتصادية، أو أن توقيع الاتفاق سيفتح المجال أمام اختراق السيادة الإيرانية، فإن الرأي العام عبّر عن ذلك باتجاهين:

الاتجاه الأول، يرى أن إيران اضطرت إلى توقيع الاتفاق نتيجة تضررها من العقوبات الاقتصادية الدولية؛ ووافق على ذلك ٦١٪ من المستجيبين، مقابل معارضة ٢٥٪ منهم. وتتوافق على هذا أكثرية المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة آراؤها، وبخاصة أغلبية اللبنانيين ٦٥٪، والتونسيين ٦٨٪، والكويتيين ٧١٪.

قادها إلى القبول برنامج نووي محدود والقبول بنظام تفتيشي دولي صارم سيفتح المجال لاختراق سيادتها. في حين أن المقولات السادسة والسابعة والثامنة تعبّر عن رأي يتنبأ بتحويلات إقليمية سوف يقود هذا الاتفاق إليها؛ مثل أن الاتفاق سيفتح المجال إلى تفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية أو أنه بداية لتحالف إيراني أميركي أو أن سياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية سوف تتغير نتيجة لتوقيعها للاتفاق.

وهذه المقولات الثماني، هي:

أولاً: إن توقيع الاتفاق يعتبر انتصاراً لإيران.

ثانياً: لن تلتزم إيران بنود الاتفاق والاكتفاء ببرنامج نووي محدد.

ثالثاً: يمثل توقيع الاتفاق تنازلاً إيرانياً عن برنامجها النووي.

رابعاً: اضطرت إيران للتوقيع على الاتفاق لأن اقتصادها لم يعد يحتمل العقوبات الاقتصادية الدولية.

خامساً: إن توقيع الاتفاق سيفتح المجال لاختراق الدول الغربية للسيادة الإيرانية.

سادساً: إن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى تفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية.

سابعاً: إن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى بداية تحالف بين إيران والولايات المتحدة.

ثامناً: إن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى تغيير في مواقف إيران تجاه القضية الفلسطينية.

عند تحليل اتجاهات الرأي العام نحو هذه المقولات، يتبين أن هنالك انقساماً في الرأي العام العربي حول إن كان الاتفاق النووي يمثل

أما على صعيد أثر توقيع هذا الاتفاق في تغيّر مواقف إيران تجاه القضية الفلسطينية - وهو الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة إلى الرأي العام العربي كما تشير نتائج المؤشر منذ عام ٢٠١١ والموضوع الأكثر استخدامًا في سياسة إيران وخطابها في المنطقة العربية - فالرأي العام العربي منقسمٌ حيال ذلك؛ إذ إن ٣٩٪ من المستجيبين يرون أن إيران سوف تغيّر موقفها تجاه القضية الفلسطينية، مقابل ٤٠٪ يعارضون ذلك. إن الآراء الأكثر معارضةً تتركز في لبنان ٥١٪، والجزائر ٥٧٪، والعراق ٤٨٪. أما الأكثر توقعًا لمثل هذا التغيّر فتتركز في موريتانيا والكويت والأردن. ومن الجدير بالملاحظة أن ٤١٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن إيران سوف تغيّر موقفها تجاه القضية الفلسطينية، مقابل معارضة ٤٠٪ لذلك. وفي كل الأحوال، فإن هنالك تيارًا يتراوح ما بين ٢٥٪ كما هو الأمر في العراق و٥٥٪ في موريتانيا، يعتقدون أن إيران ستغيّر من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية. إن الرأي العام في المنطقة العربية يميل إلى الاعتقاد بأن الاتفاق النووي سيقود إلى تحولات في خارطة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بالاتجاه الذي سيعزز العلاقات الأميركية - الإيرانية على حساب البلدان العربية، وقد يقود إلى تغيّر في الخطاب والمواقف الإيرانية نحو القضية الفلسطينية.

إن اتجاهات الرأي العام العربي نحو بعض المقولات المتعلقة بالتوصل إلى الاتفاق النووي تشير إلى أن الاتفاق قد تم التوصل إليه في إطار ما حققته العقوبات الاقتصادية من أثر في الاقتصاد الإيراني؛ الأمر الذي اضطر إيران إلى تقديم تنازلات على صعيد برنامجها النووي حتى لو كان الرأي العام يميل إلى حد ما إلى أن إيران قد حققت انتصارًا جزئيًا في عقد هذا الاتفاق. إن الرأي العام أكثر انحيازًا إلى التوقع بأن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تغيّرات في هيكل العلاقات الدولية في الشرق الأوسط لمصلحة تفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية ومصالحها.

وفي الإطار نفسه، وللقوف على معرفة أكثر تفصيلًا لاتجاهات الرأي العام نحو الاتفاق النووي، فقد سُئل المستجيبون عن الاستفادة الأكبر من الاتفاق النووي. وقد أظهرت النتائج أن ٣١٪ من الرأي العام العربي ترى أن الولايات المتحدة هي الاستفادة الأكبر من الاتفاق، وبنسبة متقاربة (٣٠٪) جاءت إيران في المرتبة الثانية كأكثر مستفيد، وحلت إسرائيل في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧٪ من المستجيبين. بالمقابل أفاد ٧٪ فقط من المستجيبين أن البلدان العربية هي المستفيدة من هذا الاتفاق، في حين كانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا ١١٪. وتباين اتجاهات الرأي العام في البلدان المستطلعة حول أكبر المستفيدين، فقد ركز الرأي العام في كل من لبنان، والأردن، والعراق، وبنسب

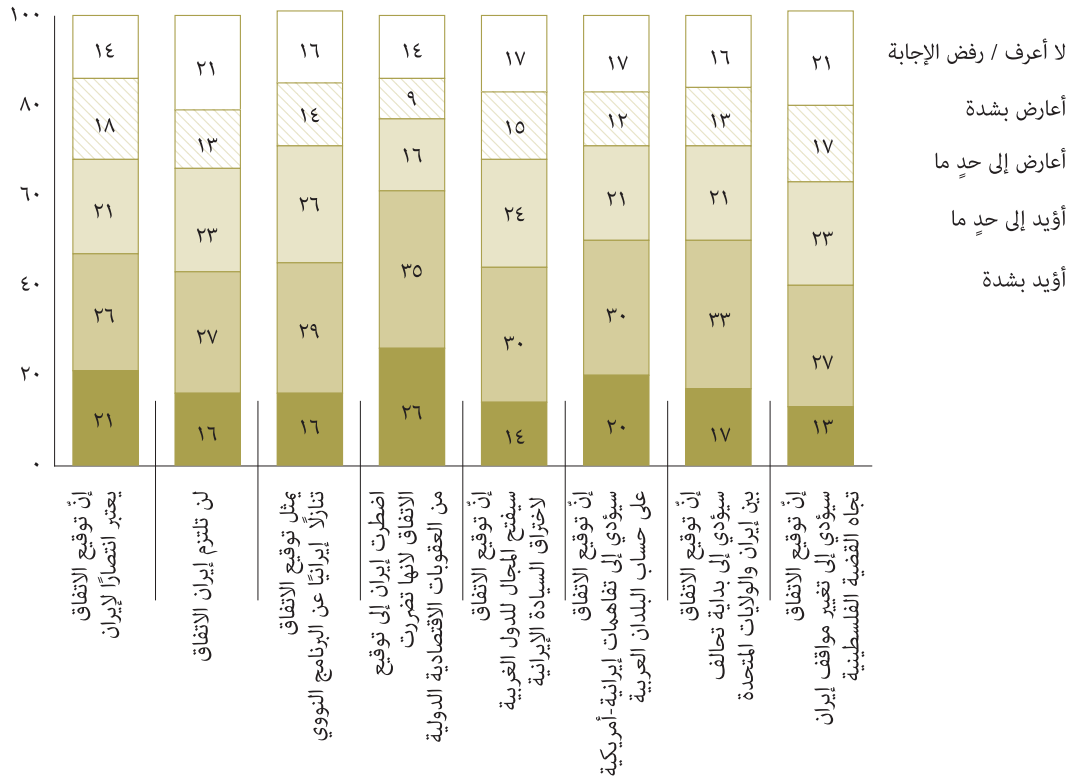
أما الاتجاه الثاني، وحظي باتفاق أقل من الأول، فيرى أن إيران تنازلت عن برنامجها النووي أو أن الاتفاق سيفتح المجال أمام اختراق السيادة الإيرانية. فقد وافق ما نسبته ٤٤٪ من الرأي العام العربي على أن إيران بتوقيعها للاتفاق قد تنازلت عن برنامجها النووي، مقابل معارضة ٤٠٪ لهذه المقولة. إن الموريتانيين والتونسيين والكويتيين والفلسطينيين والسودانيين هم الأكثر موافقةً على هذه العبارة من غيرهم؛ إذ كان الرأي العام العراقي والمصري والأردني منقسمًا تجاه هذه المقولة مقابل معارضة أكثرية الجزائريين. وفي السياق نفسه، انقسم الرأي العام العربي نحو مقولة أن توقيع الاتفاق سيفتح المجال أمام الدول الغربية لاختراق السيادة الإيرانية؛ إذ وافق على هذه العبارة ٤٤٪ مقابل معارضة ٣٩٪. وكان الأكثر موافقةً هم الموريتانيون ٥٧٪ والأردنيون ٥٧٪، والكويتيون ٥٥٪، والفلسطينيون ٥١٪، أما الأكثر معارضةً فهم اللبنانيون ٥٦٪، والجزائريون ٥٧٪، والعراقيون ٥٠٪.

ويبدو جليًا أن الرأي العام العربي منحاظًا إلى أن دافع إيران في إبرام الاتفاق النووي هو رفع العقوبات الاقتصادية، وأنها اضطرت إلى ذلك. كما أن الرأي العام العربي يميل إلى الاعتقاد أن (من دون حالة توافق) إيران قد قدمت تنازلات على صعيد برنامجها النووي، وأن هذا الاتفاق قد تكون له عواقب على صعيد تهديد السيادة الإيرانية.

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو تداعيات هذا الاتفاق من تحولات في العلاقات الإقليمية والدولية أو تغيّر في سياسات إيران نحو القضية الفلسطينية، فإن نصف الرأي العام العربي يرى أن هذا الاتفاق سيقود إلى تفاهات إيرانية - أميركية على حساب البلدان العربية، مقابل معارضة ٣٣٪ لهذه المقولة، في حين أن ١٧٪ من المستجيبين لم يبد رأيًا في هذا الموضوع. إن الرأي العام الأكثر تأييدًا لهذه المقولة هم اللبنانيون ٦٣٪، والأردنيون ٧٣٪، والكويتيون ٥٦٪، والفلسطينيون ٥٦٪، والسودانيون ٥٠٪. أما الأقل تأييدًا فقد كانوا الجزائريون والعراقيون. وبالمحصلة النهائية، فإن هنالك تيارًا تتراوح نسبته ما بين ٣٦٪ في العراق و٧٢٪ في الأردن، يعتقد أن هذا الاتفاق سيكون مقدمة لتفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية. ويعتقد نصف الرأي العام العربي أن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى بداية تحالف ما بين الولايات المتحدة وإيران، مقابل معارضة ٣٤٪ من المستجيبين لذلك. وهناك نسبةٌ جديرة بالملاحظة وتتراوح بين ٣٤٪ في حدودها الدنيا كما هو الحال في مصر، و٧١٪ في حدها الأقصى في الأردن، ترى أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تحالف ما بين إيران وأميركا. إن الرأي العام في كل من لبنان والأردن والكويت وموريتانيا والسودان هو الأكثر توقعًا بأن تؤول الأمور إلى تحالف بين الدولتين.



الشكل ٤: المؤيدون والمعارضون لبعض المقولات حول الاتفاق النووي الإيراني



الجدول ٤: اتجاهات الرأي العام العربي للمستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني

المجموع	لا أعرف / رفض الإجابة	أخرى	تركيا	إسرائيل	البلدان العربية	روسيا	الولايات المتحدة	إيران	البلد المستفيد
١٠٠	٣	٠,١	٠,٢	١٠	٤	١	١٩	٦٣	لبنان
١٠٠	٧	٠,٤	٠,٢	١٢	٥	١	٢٨	٤٦	الأردن
١٠٠	٨	--	٠,١	١٣	١١	١	٢٦	٤١	العراق
١٠٠	٣٤	٠	١	١٣	٦	٣	١٧	٢٧	مصر
١٠٠	٥	٠,٥	٠,٣	١٦	١٢	٧	٣٤	٢٥	الكويت
١٠٠	١٣	٠,٨	١	٢٠	٧	٣	٣٢	٢٤	السودان
١٠٠	٨	٠,٤	١	٢١	٤	٣	٤٠	٢٣	فلسطين
١٠٠	١١	--	١	٢٥	١١	١	٣٢	٢٠	موريتانيا
١٠٠	٤	--	١	١٩	٦	١١	٤٤	١٦	الجزائر
١٠٠	١٦	٠,٥	١	٢٢	٧	١	٤٢	١١	تونس
١٠٠	١١	٠,٣	١	١٧	٧	٣	٣١	٣٠	المعدل

الجدول ٥: اتجاهات الرأي العام العربي للمتضرر الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني

المجموع	لا أعرف / رفض الإجابة	أخرى	تركيا	إسرائيل	البلدان العربية	روسيا	الولايات المتحدة	إيران	البلد المتضرر	بلد الدراسة
١٠٠	١٣	٠,١	١	١١	٢١	٣	٩	٤٤	موريتانيا	
١٠٠	١٤	٠,٢	٢	١٤	١٦	٦	٩	٣٩	العراق	
١٠٠	١٩	١	١	٤	٣٥	٢	٢	٣٥	تونس	
١٠٠	١٠	١	١	١١	٣٤	٣	٥	٣٤	فلسطين	
١٠٠	١٤	٠,٣	٣	١٠	٣١	٣	٧	٣٢	السودان	
١٠٠	٩	٠,٣	٤	٦	٤٢	٦	٢	٣٠	الكويت	
١٠٠	٤	--	٤	١٠	٤٠	٧	٧	٢٩	الجزائر	
١٠٠	٣٦	٠,٣	٥	٧	٢٨	٣	٧	١٥	مصر	
١٠٠	٥	١	١	٣٢	٤٢	١	٥	١٢	لبنان	
١٠٠	٨	١	٠,٢	٤	٧١	٠	٣	١١	الأردن	
١٠٠	١٣	١	٢	١١	٣٦	٣	٦	٢٨	المعدل	

من هذا الاتفاق؛ إذ توافق على ذلك ٣٦٪ من المستجيبين وبخاصة مستجيبى الأردن ٧١٪، ولبنان ٤٢٪، والكويت ٤٢٪، والجزائر ٤٠٪. وقد حلت إيران في المرتبة الثانية كأكبر متضرر من الاتفاق بعد البلدان العربية وبنسبة ٢٨٪. وركز نحو ثلث المستجيبين أو أكثر في كلٍّ من موريتانيا، والعراق، وتونس، وفلسطين، والكويت على أن إيران هي المتضرر الأكبر. ومما لا شك فيه أن انحياز ٢٨٪ من الرأي العام العربي إلى أن إيران هي المتضرر الأكبر من الاتفاق له مبررات عديدة أهمها أن نسبة معتبرة من الذين عارضوا الاتفاق النووي انطلقوا من مبدأ ازدواجية المعايير التي تطبق في شأن البرامج النووية بالسماح لإسرائيل بتطوير أسلحة نووية من دون رقيب أو حسيب، ومعاقبة بلدان أخرى في المنطقة. إضافة إلى أن الرأي العام العربي أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الاتفاق سيقود إلى اختراق مبدأ السيادة الإيرانية، ويتوافق ذلك مع جزءٍ من الرأي العام الذي يرفض الاتفاق لأنه يمثل تنازلاً من إيران من ناحية، وبوصفه مقدمة للنفوذ الأميركي على إيران من ناحية أخرى. وبالنتيجة، لا يرى الرأي العام العربي أن للبلدان العربية حصة أو فائدة من هذا الاتفاق؛ فالبلدان العربية مجتمعة هي الأقل استفادة من الاتفاق، وهي مجتمعة المتضرر الأساسي.

تتجاوز المعدل العام، على أن إيران هي المستفيد الأكبر، فيما كان الرأي العام في تونس، وفلسطين، والجزائر، والكويت، يركز على أن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق. كما أن أكثر من خمس الفلسطينيين، والموريتانيين، والجزائريين، والتونسيين أفادوا أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق. إن أعلى النسب التي أفادت أن البلدان العربية هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق كانت في الكويت وبنسبة ١٢٪، وفي العراق وموريتانيا بنسبة ١١٪ لكلٍ منهما. إن تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني يعكس بشكلٍ جلي أن نحو نصفه يعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الأكثر استفادة من هذا الاتفاق. وفي سياق معرفة إن كانت إسرائيل والولايات المتحدة تمثلان مصدر الخطر الأساسي على أمن الوطن العربي، وذلك منذ انطلاق المؤشر العربي عام ٢٠١١، فإن مواطني المنطقة العربية يرون في الاتفاق تحقيقاً لمصالح من يمثلون خطراً عليهم. فضلاً عن ذلك، فإن نحو ثلث الرأي العام يرى أن المستفيد الأكبر من الاتفاق هو إيران في ظل تزايد نسبة الذين يقيّمون السياسة الإيرانية بشكلٍ أساسي.

وعند تحليل ردود المستجيبين وإجاباتهم حول المتضرر الأكبر من الاتفاق، فإن الرأي العام العربي يرى أن البلدان العربية هي المتضررة

## خلاصة

يعدّ الرأي العام في المنطقة العربية إجمالاً على معرفةٍ ودرايةٍ بالاتفاق النووي الإيراني. ونتيجةً للقرب الجغرافي، فإنّ اطلاع البلدان العربية عليه في المشرق أعلى منه في بلدان المغرب العربي.

وفي ظل انخراط إيران المباشر في التطورات السياسية والعسكرية في أكثر من بلدٍ في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، فإنّ الرأي العام في المنطقة العربية منقسمٌ على نفسه تجاه الاتفاق النووي بين مؤيدٍ للاتفاق ومعارضٍ له. إنّ تحليل أكثر من ثلاثة عشر ألف إجابة، عبّر المستجيبون من خلالها ومفرداتهم الخاصة بصيغة السؤال المفتوح عن الأسباب التي تدعوهم إلى تأييد الاتفاق النووي أو معارضته، يظهر أنّ هنالك مجموعةً من العوامل الأساسية التي تحدّد اتجاهات الرأي العام نحو الاتفاق. وأهم هذه العوامل هي:

**أولاً:** رؤية تيارٍ من مواطني المنطقة العربية بأنّ إيران تمثل تهديداً لأمن بلدانهم أو أمن الوطن العربي بصفة عامة، فضلاً عن تقييمهم السلبي لسياسات إيران في المنطقة العربية، وبخاصة من خلال تدّخلها المباشر القتالي والأمني والسياسي والمالي في سورية منذ اندلاع الثورة السورية وتطورها إلى أزمة مفتوحة، بالإضافة إلى دورها المباشر في العراق واليمن ولبنان؛ ما يوكد انطباقاً لدى جزءٍ من الرأي العام العربي بأنّ لإيران أطماعاً في بلدانهم أو توجهات توسعية وليست تعاونية. لقد أيد جزءٌ من هذا التيار الاتفاق بوصف الاتفاق سيحول دون امتلاك إيران السلاح النووي الذي يمكن استخدامه كأداة ضغط على المنطقة العربية. في حين أنّ جزءاً آخر من هذا التيار عارض الاتفاق بوصفه يمثل مكافأةً لإيران ويرفع عنها العقوبات ويشجعها على الاستمرار في سياساتها التدّخلية في البلدان العربية مثل سورية والعراق، بل إنه يمثل بالنسبة إلى بعضهم مقدمةً لتفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية ومصالحها.

**ثانياً:** يرى تيارٌ من مواطني المنطقة العربية أنّ سياسات إيران في المنطقة ودورها إيجابي. ويتعاطف هذا التيار مع سياسات إيران أو يؤيدها في المنطقة. إنّ الجزء الأكبر من هذا التيار يؤيد الاتفاق النووي ويعتبر أنّ إيران حققت انتصاراً بتوقيعه. إلا أنّ نحو ثلث

هذا التيار يعارض الاتفاق انطلاقاً من اعتباره تنازلاً من إيران عن طموحات التحول إلى قوة نووية يمكن أن توازن قوة إسرائيل النووية، وأنّ هذا يمثل رضوخ إيران للضغوط الأميركية.

**ثالثاً:** هناك من يرفض هذا الاتفاق ويعارضه انطلاقاً من أنه يعني فرض وصاية غربية على مشاريع الدول وخططها في المنطقة، وأنّ هذا الاتفاق جاء لمصلحة إسرائيل لإبقائها الدولة الوحيدة المحتكرة للسلاح النووي. باختصار، إنّ هذا العامل الذي يمكن تسميته بـ "عامل إسرائيل/ أميركا" هو الذي ينطلق من معارضة الاتفاق النووي من أنّ هناك منطلقاً للهيمنة الأميركية التي تعمل لمصلحة المحافظة على قوة إسرائيل ونفوذها واحتكارها السلاح النووي كأداة سيطرة وردع. وفي إطار هذا العامل، تندرج آراء المواطنين بأنّ التعامل مع الملف النووي الإيراني هو تعامل مبني على ازدواجية المعايير والنفاق الأميركي وبما يخدم المصالح الإسرائيلية.

وفضلاً عن هذه العوامل الرئيسة، فإنّ الرأي العام العربي يرى أنّ هذا الاتفاق لا يصبّ بالدرجة الأساسية في مصلحة البلدان العربية، بل على العكس من ذلك، إنّ البلدان العربية هي الأكثر تضرراً من هذا الاتفاق. بالمقابل، فإنّ الاستفادة الأكبر هو إسرائيل والولايات المتحدة؛ وهما من يمثل مصادر التهديد الأساسية على أمن الوطن العربي وفق استطلاعات المؤشر المتتالية.

يرى الرأي العام أنّ البلدان العربية ليست لها حصة أو أي فائدة من هذا الاتفاق، وترى الأغلبية أنّ العقوبات الاقتصادية قادت إيران إلى إبرام هذا لاتفاق. ويميل الرأي العام إلى أنّ هذا الاتفاق قد يكون مقدمةً لتفاهات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية، كما يميل إلى توقع تغيير موقف إيران تجاه فلسطين.

إنّ المواقف السلبية تجاه الاتفاق والتوقعات السلبية لتداعياته تركزت أساساً على دور إيران التدّخلي في بعض الدول العربية، والذي أصبح واضحاً وجلياً منذ عام ٢٠١١. إنّ استمرار إيران في سياساتها في سورية والعراق بالتحديد سوف يساهم في اتساع التقييم السلبي لسياساتها عموماً، وفي النظر إليها بوصفها إحدى مصادر تهديد أمن الدول العربية.



## صدر حديثاً

تأليف: محمود مراد.

### النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشتمل كتاب النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي للكاتب محمود مراد على ١٢٠ صفحة من القطع الكبير، وهو يدرس واقع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيعهم، والقوة العاملة، والبطالة ولاسيما البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك كله بمستويات التعليم.

وقد أظهرت الدراسة نموًا ملحوظًا في السلاسل المتعلقة بالحراك السكاني كلها، وخصوصًا في أمد الحياة عند الولادة بالنسبة إلى المرأة، وبيّنت وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من جهة، وتأثر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. كما بحثت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما. وأكد الكتاب أن القوة العاملة ستبلغ نحو ٣١ مليون عامل عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت نحو ٢٢ مليوناً عام ٢٠١٢. أمّا الناتج المحلي، فهو سيترفع إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار؛ ما يجعل نصيب الفرد من هذا الناتج يصل إلى ١٠٥ آلاف دولار، في حين ستستقر البطالة على معدل ٣ في المئة تقريبًا، وهذه الأرقام شديدة الأهمية؛ فحتى أكثر المجتمعات الصناعية الغربية تقدّمًا لم تصل إليها.